الوزن الجيوبولتيكي للنفط العربي ومستقبله

الاستاذ الدكتور محمد أزهر سعيد السماك
استاذ الجغرافيا /جامعة الموصل

هدف البحث ومنهجه :

يحظى النفط بأهمية متميزة في عالمنا المعاصر : اقتصادياً وحضارياً . فهو يشكل السلعة الاولى في التجارة العالمية فالصادرات النفطية تسهم بحوالي ١٥,٧٥٪ من قيمة الصادرات العالمية عام ١٩٨١ مقابل ٤,٩٢ ٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٠ (١) . وهذا يشير الى معدلات نموها المتسارعة التي بلغت خلال هذه الفترة ٧٠ / ١٩٨١ زهاء ٣١,٣٪ ولواضفنا اليها قيمة تجارة المنتجات النفطية لاضحت الاهمية النسبية للنفط ومنتجاته قرابة ٢٠,٣٦٪ أي زهاء خُمس قيمة اجمالي صادرات العالم (عام ١٩٨١) . والنفط يظفر بنحو ٤٤٪ من اجمالي هيكل استهلاك الطاقة العالمي . وهو بذلك يشكل نصف اجمالي مصادرها . وينعم الوطن العربي بالمرتبة الاولى في هذا المجال. فهو يهيمن على زهاء ٥٥,٩٪ من احتياطيه

المؤكد (عام ١٩٨٤) مقابل ٥١,٣٪ عما كان عليه عام ١٩٧٣ . وهذا يؤكد الوزن النسبي المتميز للوطن العربي في هذا الخصوص . زد على ذلك ان هذا الاقليم ، قد اسهم بنحو ٣٤٪ من اجمالي انتاج النفط العالمي عام ١٩٧٩ مقابل ٣٢,٢٪ ماكان عليه عام ١٩٧٣ . وهو بذلك يظفر بالرقم القياسي لوزنه النسبي العالمي في مجال انتاج النفط الخام . الاان السنوات الخمس التالية قد شهدت تناقصاً واضحاً . اذ لم يتخط الانتاج العربي من النفط العالمي عام ١٩٨٣ الـ١٩,٩٪ فقط . ارتفع نسبياً في العالم التالي (عام ١٩٨٤) . اذ بلغ زهاء ٢٠,٣٪ فقط . وبتعبير اخر فان الوزن العالمي للنفط العربي انحسر من الثلث الى الخمس تقريباً خلال الفترة ٧٣/ ١٩٨٤ .

وقد ترتب على ذلك ان تأثرت سلبياً حجم عائداته النفطية بالرغم من ارتفاع الاسعار فقد بلغت هذه العائدات عام ١٩٨٤ زهاء ١٠٢ بليون دولار مقابل نحو ٢١٢ بليون دولار ماكانت عليه عام ١٩٨٠ أي حوالي نصف ماكانت عليه قبل اربع سنوات فقط .

والنفط مورد الثروة الاول في الوطن العربي ، وهو مورد ناظب وقابل للاحلال ، والابدال وهو يسهم بزهاء ٨٢٪ من ايرادات العملات الاجنبية لاقطار هذا الاقليم . واذا كان الامر كذلك فان الهزات المرتقبة في السوق النفطية الدولية والتي بدأت تلوح بوادرها منذ نهاية عام ١٩٨٢ وحتى الان سوف تلحق اضراراً سلبية كبيرة قد لايقدر على درء أخطارها لا الاقتصاد العربي فحسب بل حتى السيادة العربية ايضاً .

صحيح ان النفط العربي بخاصة قد لعب دورا معيناً في العلاقات الدولية لاسيما بعد حرب (تشرين الاول) اكتوبر عام ١٩٧٣ . الا ان هذا الدور اخذ في التدهور منذ تأسيس وكالة الطاقة الدولية عام ١٩٧٤ ، وبدء تنفيذ استراتيجياتها المعروفة في مجال السياسة النفطية ولعل في التمحيص في ميزان العلاقات بين منتجي النفط الخام (متمثلين بمنظمة الاوبك) والمستهلكين (متمثلين بمنطقة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD) يرقب عن كثب، التكافؤ شبه التام في الميزان مع الارجحية غالباً للدول المستهلكة .وهذا يشير الى حقيقة المبدأ الاقتصادي المطروح : الثروة ذات اعتماد متبادل (٢) ولعل في هذا اشارة الى ان النفط لم يعد كما كان ابان عصره الذهبي منذ ثورة اوبك عام ١٩٧٣ . وحتى مطلع العقد الحالي وقد يكون الامر كذلك في السنوات التالية .

(*) القي هذا البحث في سمنار قسم الجغرافيا في ١٩٨٦/١/٨ .

الجدول (١)

تطور الأهمية النسبية لاحتياطي النفط العربي من الانتاج العالمي للسنوات ٦١/١٩٨٤(١)

السنوات	٪	السنوات	٪	السنوات	٪
١٩٦١	٥١,٢	١٩٧٠	٥٤,١	١٩٧٨	٥٣,٣
١٩٦٢	٥٣,٧	١٩٧١	٥٣,٠	١٩٧٩	٥٢,٤
١٩٦٣	٥٣,١	١٩٧٢	٥١,٦	١٩٨٠	٥١,٩
١٩٦٤	٥٥,٦	١٩٧٣	٥١,٢	١٩٨١	٥٠,٠
١٩٦٥	٥٥,٠	١٩٧٤	٥٠,٨	١٩٨٢	٥٣,٢
١٩٦٦	٥٦,٢	١٩٧٥	٥٠,٨	١٩٨٣	٥٤,١
١٩٦٧	٥٨,٥	١٩٧٦	٥٣,٣	١٩٨٤	٥٥,٩
١٩٦٨	٥٦,٢	١٩٧٧	٥١,٤		
١٩٦٩	٥٦,١				

السنوات ٦١ الى ١٩٦٧ عن :

د. صاحب ذهب : البترول العربي الخام في السوق العالمية / القاهرة ١٩٦٩ / جدول رقم ٢٨ ص٣٦١ .

– السنوات ٧٣ : ١٩٧٩ عن :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : تقرير الأمين العام السنوي السادس / ص٥٤

– السنوات ٨٠ / ١٩٨٤ عن :

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر ١٩٨٤ /ص٧٢.

الجدول (٢)

توزيع كثافة الحفر الاستكشافي في الاقطار العربية وبعض مناطق العالم الاخرى (١)

المنطقة	مساحة المناطق الرسوبية مليون كم٢	العدد الكلي للابار الاستكشافية المحفورة بالالاف	كم٢ للبئر الاستكشافي
الاقطار العربية (*)	٦,٧٦	٤	١٦٩٨
الولايات المتحدة	٦,٣	٥١٢	١٢,٤
الاتحاد السوفيتي	٨,٩	١٠٠	٨٩
كندا	٤,٨	٢٨	١٧٠
اوربا الغربية	٣,٤	١٣	٢٥٠
امريكا اللاتينية	١٢,٣	١٥	٨٢٠

(١) عن د. احمد علي عتيقة : الطاقة من اجل التنمية في الوطن العربي اوراق الاوابك / عدد٢ / الكويت ١٩٨٢ / ص٢٧ .

(*) هي : الامارات العربية المتحدة والبحرين والجزائر والمملكة السعودية وسوريا والعراق وقطر والكويت وليبيا ومصر والمغرب وتونس والسودان وعمان .

وفي ذلك ما يدفعنا للتساؤل عن الدور الذي لعبه النفط في الوطن العربي فهل دفع في اقتصادياته ام دافعها ؟ هل غذاها ام غزاها ؟ وبعبارة اخرى : ماهو التقويم الموضوعي لتأثيرات النفط في الوطن العربي ظاهرها وباطنها في الاقتصاد والمجتمع بسواء ذلك ما يعبر عنه بتأثيرات النفط المباشرة وما وراءه اي في مجال العائدات النفطية وتكلفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتأسيساً على ما تقدم فان مشكلة هذا البحث تنطلق من التساؤل الرئيسي اعلاه وتمثل التساؤلات الاتية الفروض العلمية الرئيسة المعتمدة في هذا البحث . وهي :

اولا : ما هو الوزن النسبي الدولي للنفط العربي ؟

ثانياً : ما هي الصورة الحالية لعناصر التقويم الاقتصادية للنفط العربي ؟

ثالثاً : ما هو واقع التكلفة الاجتماعية له ؟

في محاولة لطرح بعض الخيارات السياسية والاقتصادية من خلالها . من اجل تعظيم دور هذا المورد في الوزن الجيوبولتيكي للوطن العربي عالمياً ؟

ولعل التصدي لمثل هذه المشكلات تتطلب جهداً علمياً متميزاً او خبرة تخصصية قادرة على تحديد الفروض العلمية المراد اعتمادها . وعليه ، فان الاصالة في المعالجة هذه : منهجاً ومضموناً كانت الدافع الاساسي لاختيار مشكلة المبحث . لذلك فان الاهمية النظرية والتطبيقية لهذا البحث تنبع من المضمون العلمي لمناهج تحليل القوة المكانية : الستراتيجية والجيواستراتيجية طبقاً للمفاهيم الجيوبولتيكية كما نراها . وعليه ، فان هذا البحث يحاول تحديد الوزن الجيوبولتيكي للنفط العربي قومياً ودولياً من خلال تقويم تأثيراته الاقتصادية والاجتماعية : صورة حالية وافاقاً مستقبلية بسواء . من خلال مستويات تلك المؤشرات في الدول المتقدمة كاهداف استراتيجية عليا .

وقد يكون من الموضوعية ان نشير إلى ان دراسة مشكلة كتلك التي يتصدى لها هذا البحث تقتضي الرجوع إلى البيانات الموثوق بها . وفعلا فقد شكلت احصاءات هيئة الامم المتحدة ومنظمة اوابك والبنك الدولي للانماء والاعمار ومركز دراسات الوحدة العربية . المصادر الرئيسه لبيانات هذا البحث

اولا : الوزن النسبي الدولي لنفط العرب :

في هذه النقطة سنحاول قياس الوزن النسبي الدولي للنفط العربي من خلال مؤشرات مختلفة منها : حجم الاحتياطي المؤكد ، وأمد النضوب . وتطور الانتاج والاستهلاك السنوي . ومن خلال العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي وعدد السكان في الوطن العربي وبعض الدول الصناعية المختارة واستيرادات هذه الدول من النفط الخام العربي .

١ ـ حجم الاحتياطي المؤكد :

تظهر البيانات المتاحة في الجدول (١) و (٢) ان الوطن العربي يحظى باهمية متميزة في كمية الاحتياطي المؤكد من النفط الخام والغاز الطبيعي بسواء . فقد تراوحت الاهمية النسبية له بالنسبة للنفط الخام بين ٥٠,٨ ٪ و ٥٨,٥ ٪ طيلة السنوات ١٩٨٤/٦١ وتشير بيانات عام ١٩٨٤ إلى ان وزن هذا الاحتياطي بلغ ٥٥,٩ ٪ من اجمالي الاحتياطي العالمي. وعموماً يمكن القول ان الوزن النسبي لاحتياطي النفط المؤكد في الوطن العربي يزيد قليلا عن نصف الاجمالي العالمي .

اما احتياطيه من الغاز الطبيعي فقد بلغ اكثر من سبع الاجمالي العالمي بقليل (١٥,٥/ عام ١٩٨٣) .

وقد تضيف البيانات المتاحة في الجدول (٢) بعداً جديداً عن حجم المكامن النفطية المكتشفة اولا . وكمؤشر بنفقات الانتاج ثانياً . فقد بلغت كثافة الحفر الاستكشافي في الدول العربية نحو ١٦٩٨ كم٢ للبئر الاستكشافي الواحد مقابل ٩٢,٤ كم٢ فقط للبئر الاستكشافي الواحد في الولايات المتحدة الامريكية وزهاء ٨٩ كم٢ للبئر في الاتحاد السوفيتي وهكذا في بقية دول العالم .

من هنا ندرك ضآلة عدد الآبار المحفورة رغم تزايد الانتاج وتطوره الذي يعكس غزارة المكامن النفطية في المنطقة العربية . ولهذه الحقيقة آثارها الايجابية في انخفاض نفقات الانتاج بالتالي .

غير ان هذه الحقائق كانت مدعاة لتزايد الصراع الدولي على النفط العربي لاغتنام موارده وتعظيم ارباح دول الشركات الاجنبية بالتالي.

وعموماً فان هذه البيانات تؤكد عناصر القوة في الخريطة العربية التي يمكن اعتمادها لتطوير الوزن الجيوبولتيكي للدول العربية في الخريطة السياسية العالمية .

٢ ـ امد النضوب :

ولعل في احتساب أمد النضوب لموارد الثروة المتاحة في العالم مايضيف بعداً جديداً في معادلة تقدير الوزن الجيوبولتيكي . فمن حساباتنا لهذا المؤشر اتضح ان امد النضوب ـ الجدول (٣). او العمر المنتظر كما اعتدنا ان نطلق عليه في الوطن العربي يبلغ زهاء ثلاث مرات ما عليه الحال بالنسبة لجملة النفط العالمي . فقد بلغ عام ١٩٨٤ نحو ١٠١ سنة مقابل ٣٦ سنة فقط للاجمالي العالمي .

زد على ذلك ان الاهمية النسبية لأمد النضوب للنفط العربي تضاعفت حتى بلغت مرتين ونيف تقريباً عما كانت عليه عام ١٩٨٠. اذ لم يتجاوز العمر المنتظر للنفط العربي عام ١٩٨٠ الـ٤٨ سنة مقابل ١٠١ عام ١٩٨٤ في حين ان العمر المنتظر لاجمالي النفط العالمي كان بحدود ٣١ سنة فقط عام ١٩٨٠ ارتفع عام ١٩٨٤ الى قرابة ٣٦ سنة. وهذا يعكس حجم احتياطي المكامن النفطية المكتشفة في الوطن العربي بالمقارنة مع نظيراتها في العالم.

ولعل بمقارنة الوضع العربي مع كتلتي الدول المتقدمة: الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي مايضيف ابعاداً جديدة في هذا الصدد . فالعمر المنتظر للنفط الامريكي

الجدول (٣)

تطور العمر المنتظر للنفط الخام العربي خلال السنوات ٨٠ / ١٩٨٤ ومقارنته ببعض الدول المتقدمة (١)

« الوطن العربي »

السنوات	الاحتياطي المؤكد بليون برميل في نهاية كل عام	الانتاج السنوي الف برميل يوميا	العمر المرتقب بـ السنوات
١٩٨٠	٣٣٩,٦	٢٠,٣٩٤	٤٨
١٩٨١	٣٣٧,٨	١٧,٠٠٠	٥٦
١٩٨٢	٣٧٠,٨	١٢,٨٨١	٩٢
١٩٨٣	٣٧٦,٦	١١,٣٥٩	٩٤
١٩٨٤	٤٠٥,٤	١١,٨٤٥	١٠١

الولايات المتحدة الامريكية

السنوات	الاحتياطي المؤكد بليون برميل في نهاية كل عام	الانتاج السنوي الف برميل يوميا	العمر المرتقب بـ السنوات
١٩٨٠	٢٦,٤	١٠,٢٨٣	٧
١٩٨٤	٢٧,٣	١٠,٤٢٠	٨

الاتحاد السوفيتي

السنوات	الاحتياطي المؤكد بليون برميل في نهاية كل عام	الانتاج السنوي الف برميل يوميا	العمر المرتقب بـ السنوات
١٩٨٠	٦٣,٠	١١,٩٨٢	١٥
١٩٨٤	٦٣,٠	١٢,٣٢٢	١٤

الاجمالي العالمي

السنوات	الاحتياطي المؤكد بليون برميل في نهاية كل عام	الانتاج السنوي الف برميل يوميا	العمر المرتقب بـ السنوات
١٩٨٠	٦٥٠,١	٥٩,٧٤٠	٣١
١٩٨٤	٧١٩,٢	٥٦,٣٤٠	٣٦

(١) حسابات الباحث

$$\text{العمر المنتظر} = \frac{\text{الاحتياطي المؤكد في نهاية كل عام}}{\text{الانتاج السنوي بالاف البراميل يومياً} \times ٣٦٠}$$

البيانات عن : تقرير الامين العام السنوي الحادي عشر ١٩٨٤/ص ٦٠ وص٧١.

الجدول (٤)

تطور الاهمية النسبية لانتاج النفط العربي من اجمالي الانتاج العالمي / للسنوات ١٩٨٤/٤٦ (١)

السنوات	/	السنوات	/	السنوات	/
١٩٤٦	٤	١٩٥٧	١٦,٢	١٩٧٣	٣٢,٢
١٩٤٧	٥,٣	١٩٥٨	١٩,٣	١٩٧٤	٣٢,٤
١٩٤٨	٧	١٩٥٩	١٩,١	١٩٧٥	٣٠,٤
١٩٤٩	٩,٥	١٩٦٠	٢١,٣	١٩٧٦	٣٢,٦
١٩٥٠	١٠,٩	١٩٦١	٢١,٧	١٩٧٧	٣٣,٥
١٩٥١	١٣,٨	١٩٦٢	٢٢,٩	١٩٧٨	٣٠,٩
١٩٥٢	١٧	١٩٦٣	٢٥,٥	١٩٧٩	٣٤,٠
١٩٥٣	١٨,٦	١٩٦٤	٢٥,٣	١٩٨٠	٣٣,٧
١٩٥٤	١٩,٨	١٩٦٥	٢٧,٢	١٩٨١	٢٩,٩
١٩٥٥	١٩,٢	١٩٦٦	٢٧,٧	١٩٨٢	٢٢,٥
١٩٥٦	١٧,٥	١٩٦٧	٢٨,٤	١٩٨٣	١٩,٩
				١٩٨٤	٢٠,٤

(١) السنوات ٤٦ إلى ١٩٦٧ عن :

د. صاحب ذهب : البترول العربي الخام في السوق العالمية / القاهرة ١٩٦٩/ جدول رقم ١١/ ص ص ١٠٢ – ١٠٣ .

السنوات ١٩٧٩/٧٣ عن :

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : التقرير السادس / ص ص ٤٧/٤٦

السنوات ١٩٨٤/٨٠ عن :

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : تقرير الامين العام الحادي عشر ص ص ٦١/٦٠ .

لم يتجاوز الثمانية سنوات فقط طيلة السنوات ٨٠ ـ ١٩٨٤ ولم يتخط الاتحاد السوفيتي ضعف هذا العمر للفترة ذاتها (١٥سنة فقط) وبتعبير آخر فان الوطن العربي لـه اهمية نسبية تبلغ زهاء ١٢ مرة عما عليه الحال بالنسبة للولايات المتحدة . وقرابة سبع مرات بالنسبة للاتحاد السوفيتي.

وبالرجوع الى الاطار النظري لمفهوم التعبئة الاقتصادية خاصة مايتعلق منها بتقسيم اصناف موارد الثروة بالنسبة للاهمية القومية للدولة القائم على اساس الزمن (موارد متاحة وموارد يمكن الحصول عليها بعد تنميتها.... والخ ، اضفنا بعداً جديداً للخريطة العربية اولا. وادركنا مدى تعاظم الصراع الدولي لبسط كل شكل مـن اشكال التأثيـر او المصالح او النفوذ من قبل الدول الكبرى .

٣ ـ الانتاج والاستهلاك السنوي :

تعكس البيانات المتاحة في جدول (٤) عدة حقائق لعل اهمها تنامي الاهمية النسبية للوطن العربي في مجال الانتاج النفطي طيلة العقود الثلاثة المنصرمة . فقد نمت هذه الاهمية من حوالي عشر اجمالي الاهمية النسبية العالمية عام ١٩٥٠ (٩ ، ١٠٪) الى قرابة ثلث الاهمية النسبية العالمية عام ١٩٧٩ (٣٤٪) . بيد ان السنوات التالية: ٨٠ / ١٩٨٤ كشفت عن حقائق جديدة مفادها تناقص الوزن النسبي العالمي للنفط العربي الذي انحسر من زهاء ثلث الاجمالي العالمي الى قرابة الخمس تقريباً (٣و٢٠٪ عام ١٩٨٤) . وفي ذلك مايؤكد ابعاد السياسة الاقتصادية للدول الصناعية متمثلة بنشاطات دولها ذاتياً اولا . ووكالة الطاقة الدولية ثانياً . وكان من محصلتها رفع حجم الانتاج في العديد من مناطق العالم المكتشفة كبحر الشمال والاسكا والمكسيك بالاضافة الى اجراءات ترشيد استهلاك الطاقة وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي (٣) مما كان له تأثيراته الواضحة في تناقص حجم الطلب على النفط الخام بعامة ونفط الاوبك بخاصة والعرب يشكلون زهاء ثلثي الاوبك وزناً في الانتاج.

وهكذا يمكن ان يتحول الموقف العربي النفطي من منتج مغذ للسوق العالمية الى منتج متمم لهذه السوق، غير ان حقائق الاحتياطي المؤكد وأمد النضوب انوارد تقييمهـا فيمـا تقدم يمكن ان تغير ابعاد هذه الصورة لاحقاً وتضيف بعد جديـد للوزن الجيوبولتيكـي الدولي للنفط العربي . عـلى ان ذلك رهين بالسياسات النفطيـة العربيـة الموحـدة بعامـة وسياسات منظمة الاوبك بخاصة .

الجدول (٥)

تطور الاهمية النسبية لاستهلاك الوطن العربي من النفط بالنسبة للاجمالي العالمي .للسنوات ١٩٨٣/٧٣ (١)

السنوات	٪
١٩٧٣	٠,٦٠
١٩٧٤	٠,٦٦
١٩٧٥	٠,٧٧
١٩٧٦	٠,٩٠
١٩٧٧	١,٠٤
١٩٧٨	١,١٦
١٩٧٩	١,٣٢
١٩٨٠	٢,٤٣
١٩٨١	٢,٨٤
١٩٨٢	٣,٠٨
١٩٨٣	٣,٤٤

(١) السنوات ١٩٨٠/٧٣ عن :

BP: Statistical Review of the World of Oil Industry 1980.

ود. ابراهيم ابراهيم (واخرون) : توقعات الطلب على الطاقة في الاقطار العربية / آذار ١٩٨٢ .

ود. علي احمد عتيقة : المصدر السابق / ص ٣٨

السنوات ١٩٨٣/٨١

عن منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : التقرير الحادي عشر / بدلالة جدول ١٢/١ ص‌ص٢٢ – ٢٣ وجدول ١٤/١ ص‌ص ٢٩ – ٣٠ .

الجدول (٦)

توزيع النسبة المئوية للناتج القومي الاجمالي والسكان لمجموعة دول الاوبك والاقطار العربية إلى دول صناعية مختارة (١٩٨٠) (١)

الدول	مجموعة دول الاوبك		اجمالي الوطن العربي	
	الناتج القومي الاجمالي ٪	السكان ٪	الناتج القومي الاجمالي ٪	السكان ٪
الولايات المتحدة	١١,٨	٤٢,٠	١٣,٥	٧٠,٨
اليابان	٢٦,٤	٨٢,٠	٣٠,٣	١٣٨,٠
المانيا الغربية	٣٦,٧	١٥٦,٩	٤٢,٢	٢٦٤,١
فرنسا	٤٨,٤	١٧٨,٦	٥٥,٧	٣٠٠,٧
بريطانيا	٦٨,٦	١٧١,٥	٧٩,٠	٢٨٧,٩
ايطاليا	٨٢,٤	١٦٧,٩	٩٤,٨	٢٨٢,١
كندا	١٢٥,٣	٣٩٩,٣	١٤٤,٢	٦٧٢,٢
هولندا	١٨٨,٢	٦٧٨,٩	٢١٦,٦	١١٤٢,٨
بلجيكا	٢٥٣,٧	٩٧٢,٠	٢٩١,٩	١٦٣٦,٣
سويسرا	٢٨٥,٩	١٤٧٨,٢	٣٢٨,٩	٢٤٨٨,٣
الدانمارك	٤٥٨,٠	١٨٦٦,٠	٥٢٧,٠	٣١٤١,٢

I.B.R.D. World Bank Atlas 1981.

ود. علي احمد عتيقة : الطاقة من اجل التنمية في الوطن العربي / المصدر السابق / ص ١٩ .

بيد ان صورة الاستهلاك السنوي من النفط الخام في الوطن العربي – الجدول (٥) – ليست لصالح هذه الرقعة بل لطالحها . فالوطن العربي لايستهلك سوى ٣,٤٤٪ من اجمالي النفط الخام عالمياً (١٩٨٣) صحيح ان هذه النسبة قد نمت من ٠,٦٪ عام ١٩٧٣ الى ٣,٤٤٪ عام ١٩٨٣ . اي نحو ستة امثال ماكانت عليه قبل عقد واحد من الزمن الا انها لازالت متدنية بالمقارنة مع الوزن الدولي للوطن العربي في مجالات الاحتياطي والانتاج وحجم الناتج القومي وغيرها .

واذا تذكرنا حقيقة مهمة وهي ان حجم الوفورات الاقتصادية المتحققة عن تصنيع النفط واستهلاكه يمكن ان تبلغ حوالي ستة امثال حجم الوفورات المتحققة من بيع النفط الخام ادركنا حجم الخسارة الاقتصادية الناجمة ، ناهيك عن حجم الوفورات الاجتماعية التي يمكن ان يخلفها النفط في بيئات توطنه التي تتلخص بزرع بذور حضرية جديدة تسهم في عملية التحضر التي تنشدها شعوب العالم .

وعموماً ، يمكن القول ان تعظيم الوزن الجيوبولتيكي الدولي للوطن العر. رهين بسياسات الاستثمار النفطي الى ابعد الحدود . وعليه ، يمكن القول بأنه لابد للعرب من تحديد استراتيجيات واضحة في مجال الاستهلاك النفطي يعبر عن المصلحة القومية العليا بما يعزز الامن القومي العربي بمفهومه الواسع .

٤ ـ العلاقة بين الناتج القومي الاجمالي والسكان للدول العربية وبعض الدول الصناعية ومجموعة دول الاوبك .

تؤكد البيانات المتاحة ـ الجدول (٦) ان الدول العربية ليست بالغنى الذي حاولت تعظيم صورته الدول الصناعية المتقدمة . فالناتج القومي الاجمالي العربي لايتجاوز ١٣,٥٪ من الناتج القومي للولايات المتحدة الامريكية رغم انه يعول حوالي ٨, ٧٠٪ من اجمالي سكان الولايات المتحدة . وهو لايتجاوز ثلث الناتج القومي الياباني (٣, ٣٠٪) رغم انه يعول حوالي ١٣٨٪ بالنسبة لسكانها (اليابان). وتزداد الصورة حدة لو قارنا الوطن العربي مع كل من المانيا الغربية وفرنسا . فالناتج القومي العربي لايتجاوز ٢, ٤٢٪ و٧, ٥٥٪ لكل منهما على التوالي في حين انه يعول نحو ضعف ونيف سكان الاولى وثلاثة امثال سكان الثانية على الترتيب . وحتى لو قارنا الوطن العربي مع افقر دول اوربا (ايطاليا) لاتضح لنا ان الناتج القومي للدول العربية لايتجاوز ٩٤,٨٪ ماعليه في ايطاليا رغم انه يعول نحو ٢٨٢,١٪ من سكانها .

من ذلك لعلنا ندرك المقصود من التهويل في حجم العائدات المالية النفطية للدول العربية التي لاترمي لأبعد من الامعان في ايهام هذه الدول بغير حقيقة اوضاعها الاقتصادية الفعلية التي تتلخص في كونها دولاً نامية بطيئة النمو ليس الا . وكما سنرى فيما بعد .

٥ ـ استيرادات الدول الصناعية من النفط الخام العربي :

تشكل استيرادات الدول الصناعية من النفط العربي الخام نحو ٤٠٪ من اجمالي استيراداتها النفطية بموجب بيانات عام ١٩٨٣ . وفي ذلك مايشير الى تراجع اعتماد هذه الاسواق على

النفط العربي بالمقارنة مع بيانات عام ١٩٨٠ . التي تظهر ان الوزن النسبي لاستيرادات هذه الدول من النفط العربي كان بحدود ٥٤٪ من اجمالي استيراداتها .

وعموماً فان الوطن العربي يغذى بموجب بيانات عام ١٩٨٣ السوق النفطية اليابانية بنحو نصف احتياجاتها وزهاء ثلاثة ارباع اجمالي متطلبات اسواق دول الاوقيانوسية ونحو نصف احتياجات اسواق اوربا الغربية . وقرابة سبع متطلبات اسواق دول امريكا الشمالية (الجدول (٧) .

الجدول (٧)

توزيع استيرادات الدول الصناعية من النفط الخام ١٩٨٣/٨٠ الف برميل يومياً (١)

المناطق والدول المستوردة		اجمالي الاستيراد	من اجمالي الدول العربية	نسبة الاستيراد من الدول العربية ٪
امريكا الشمالية	١٩٨٠	٥٨٦٨	٢٩٧٥	٥٠,٦٩
	١٩٨٣	٣٥٦٥	٤٨٥	١٣,٦٠
اوربا الغربية	١٩٨٠	١١٣٩٨	٧٦٤٢	٦٧,٠٤
	١٩٨٣	٦٨٩٠	٣٣١٩	٤٨,١٧
اليابان	١٩٨٠	٤٣٣٩	١٠٢٢	٢٣,٥٥
	١٩٨٣	٣٥٨٠	١٨٢٠	٥٠,٨٣
اوقيانوسية	١٩٨٠	٢٨٨	١٨٤	٦٣,٨٨
	١٩٨٣	١٣٠	١٠١	٧٧,٦٩
الاجمالي	١٩٨٠	٢١٨٩٣	١١٨٢٣	٥٤,٠٠
	١٩٨٣	١٤١٦٥	٥٧٢٥	٤٠,٤١

(١) عن :

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : تقرير الامين العام السنوي الحادي عشر ١٩٨٤/ ص ٢٦ .

واختصاراً يمكن القول ان حاجة الدول الصناعية إلى النفط العربي ستظل قائمة وبذات الوزن الذي لاحظناه آنفاً . وعليه ينبغي على الدول العربية اغتنام هذا العنصر الايجابي من عناصر الوزن الجيوبولتيكي لصالح قضايا التنمية العربية اولا وتعزيز الاستقلال السياسي بالتالي ثانياً .

ثانياً : ماهي الصورة الحالية لعناصر التقويم الاقتصادية للنفط العربي

قد يكون من الموضوعية ان تستهل الاجابة بالتأكيد على أن فهم الوضع الاقتصادي للوطن العربي ينبغي ان يتم من خلال كلمتين هما : التخلف والنفط ،لان الكلمة الاولى قاسم مشترك اعظم للدول العربية كافة – رغم مرارة الحقيقة – والثانية تعني الدول العربية النفطية . صحيح ان خطى التنمية الاقتصادية قد تسارعت في الدول العربية مع انها ليست منظمة لكن العامل الزمني والموارد اللازمة لازالة معالم التخلف وارساء دعائم اقتصادية متينة تعد امور غاية في الاهمية .

ان تقويم الاداء الاقتصادي يجب ان يتم من خلال حسابات توزيع الدخل ونمو الناتج المحلي ومعدلات النمو السنوية للاستهلاك والاستثمار وانماط الانفاق الحكومي والتغيرات الهيكلية في الانتاج والتضخم والبطالة والحساب الجاري والتغير في نسب المدخرات وسلوك الصادرات وزيادة الانتاجية الصناعية والزراعية . وقد لا يكون من الميسور احتواء كل هذه المؤشرات من اجل تقويم موزون يحكم طبيعة هذا البحث . وعليه سنؤشر البحث عن بعضها .

١ – توزيع الدخل ونمو الناتج القومي الاجمالي :

تتيح البيانات المتوفرة من تطور الناتج القومي الاجمالي الجدول (٨) في الوطن العربي عن نمو مطرد لاسيما في السنوات التالية لعام ١٩٧٣ . اي بعد تصحيح اسعار نفط الاوبك في العام المذكور . وقد بلغ اجمالي هذا الناتج عام ١٩٨١ زهاء ٤٢٤ بليون دولار مقابل ٤٥ بليون دولار فقط عما كان عليه عام ١٩٧١ . على ان هذا لا يعني نمو الرخاء المطلق او المفاجيء للدول العربية او دليلا على تحسن الاداء بشكل ملموس في الاقتصادات العربية او على رغد مضمون وبعيد المدى ولا هو دليل على حسن الطالع للجميع . ذلك ان هذا الرخاء لا تزال تلازمه حالة التخلف . وهو ثمن مورد ناضب من موارد الثروة الا وهو

الجدول (٨)

تطور الناتج القومي الاجمالي باسعار السوق في اجمالي الوطن العربي للفترة ١٩٨٣/٧١ بملايين الدولارات وبالاسعار المحلية (١)

السنوات	الناتج القومي الاجمالي
١٩٧١	٤٥٥٠٣
١٩٧٢	٥٤٣٧٥
١٩٧٣	٧٠٧٧٨
١٩٧٤	١٢٦٥٤٧
١٩٧٥	١٥٠٤٨٩
١٩٧٦	١٧٧٤٤٣
١٩٧٧	٢١٣٠٢٧
١٩٧٨	٢٤٤٠١٣
١٩٧٩	٢٩٢٦٥٥
١٩٨٠	٣٩١٣٥٠
١٩٨١	٤٢٤٢٦٨
١٩٨٢	٤١٢٤٧٦

(١) عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية :
صندوق النقد العربي : الحسابات القومية للدول العربية ١٩٨٣/١٩٨٢/٧١
عن نشرة الاوابك : كانون الاول /١٩٨٢/ ص ٣٤ .

النفط الخام . وحسن الطالع هذا لا يزال لا يغطي سوى ربع اجمالي سكان الوطن العربي وهي الدول العربية النفطية فقط .

بالاضافة إلى وجود تباين كبير في مستوى الدخل والثراء داخل كل بلد وبين افراد البلد الواحد . فالبيانات المتاحة تظهر هذه الحقائق ـ الجدول (٩) . فما يصيب الفرد الواحد في الامارات العربية المتحدة يبلغ حوالي اكثر من مائة مرة مما يصيب الفرد الواحد باليمن الديمقراطية (٣٧,٢٢٢ و٣٦٤ دولار لكل من الامارات واليمن على التوالي(٥)

جدول رقم (٩)

اجمالي الناتج القومي واجمالي الناتج المحلي للوطن العربي (*)

١٩٦٠ - ١٩٨١

البلد	اجمالي الناتج القومي		
	المجموع ١٩٨١ (مليون دولار)	للفرد الواحد ١٩٨١ (دولار)	معدل الانماء السنوي للفرد الواحد ١٩٦٠-١٩٨١
١	٢	٣	٤
الاردن	٥٥٠٠	١٦٢٠	٧,٥ (٢ × ٣)
الامارات العربية المتحدة	٢٧١٢٦	٢٤٦٦٠	٣,٤ (٢ × ٣)
البحرين	٣٥٨٤	٨٩٦٠	—
تونس	٩٢٣٠	١٤٢٠	٨,٤ (٢)
الجزائر	٤١٩٤٤	٢١٤٠	٢,٣
الجماهيرية العربية الليبية	٢٦١٩٥	٨٤٥٠	٧,٤
الجمهورية العربية السورية	١٤٦٠١	١٥٧٠	٨,٣
جيبوتي	١٩٢	٤٨٠	—
السودان	٧٢٩٦	٣٨٠	٣,٠—
الصومال	١٢٣٢	٢٨٠	٢,٠—
العراق	٤٠٩١٨	٣٠٣١ (١)	٣,٥(٣)
عمان	٥٣٢٨	٥٩٢٠	٣,٨ (٢ × ٣)
قطر	٥٥٤٤	٢٧٧٢٠	٦,٢ (٣)
الكويت	٣١٣٥٠	٢٠٩٠٠	٤,٠—(٢)
لبنان	٣٤٢٩	١٢٧٠(١)	—
مصر	٢٨١٤٥	٦٥٠	٣,٥
المغرب	١٧٩٧٤	٨٦٠	٢,٤
المملكة العربية السعودية	١١٧١٨٠	١٢٦٠٠	٧,٨(٢)
موريتانيا	٧٣٦	٤٦٠	٥,٥
اليمن	٣٣٥٨	٤٦٠	١,٥
اليمن الديمقراطية	٩٢٠	٤٦٠	١٢,٥ (٢ × ٣)
المجموع	٣٩١٧٨٢ (٦)	٢٢٩٦ (٧)	

اجمالي الناتج المحلي							
بالاسعار الجارية			بالاسعار الثابتة لعام ١٩٧٥ (اجمالي الناتج المحلي الحقيقي)				
المجموع (بليون دولار)	للفرد الواحد (دولار)	معدل الانماء السنوي الاجمالي الناتج المحلي (٪)		معدل الانماء السنوي للفرد الواحد (٪)		معدل الانماء السنوي الاجمالي الناتج المحلي الحقيقي (٪)	
١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٠	١٩٧٠-١٩٦٠	١٩٨١-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٦٠	١٩٨٠-١٩٧٠	١٩٧٠-١٩٦٠	١٩٨٠-١٩٧٠
٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣
٢٩٠٦	٢٨٨٠	٩١١	٦٫٦	-	٣٫٧	صفر	٠٫٩	٤٫٣
٢٩٩٢٩	٢٩٦٥٧	٢٧٢٢٢	-	-	-	-	-	-
٢٧٩٦	٤٩٦٨	٩١٥٩	-	-	-	-	-	-
٨٧٢٨	٧٧١٤	١٣٧٢	٤٫٧ (٤)	٧٫٢	٢٫٢	٠٫٥	٢٫٠	٧٫٨
٤٠٥٩٤	٣٩٩٨٨	١٨٢	٤٫٢	٦٫٩	٠٫١-	٤٫٩	١٫٨	٥٫٨
٣٥٢٢٨	٣٢٣٨٩	١١٨٢٧	٢٤٫٤	٣٫٢	٢٠٫١	٥٫٤	٢٤٫٨	٨٫٨
١٢٩٠٥	٦٨٢٤٧	١٤٩٣	٤٫٦	١٠٫٠ (٥)	٢٫٤	٦٫٥	٥٫٢	١٠٫٠
٤٠٤	٥٨١	-	-	-	١٢٫٣	٠٫٧-	١٤٫١	١٫٦
٩٠٥٣	٦٣٧٨	٤٩٣	١٫٣	٤٫١	٠٫٢	١٫٢	٢٫٤	٣٫٩
٩٧٨	٧٤٥	٢٩٨	١٫٠	٢٫٩	٠٫٦-	٠٫٩	١٫٧	٣٫٧
٢٩١٦١	٢٠٥٥٠	٢٠٢١	١٫٦	-	٢٫٤	٤٫٨	٥٫٧	٨٫٣
٥٢٨٥	٦٤٥٩	٥٩٢٢	-	-	-	-	-	-
٦٠٢٠	٧٧٨٢	٢٧٣٦٤	-	-	-	-	-	-
٢٧٥٩٦	٢٩٩٢٨	٢٠١١٤	٧٫٥ (٤)	٣٫٣ (٥)	-	-	-	
٤٠١٦	٢٥٧٤	١٢٧٠	٤٫٩	٤٫٥- (٥)	-	-	-	

١٩٤٧٨	٣٤٠٥٧	٤٦٤	٠,٢	١٠٨(٥)	١,٩	٣,٨	٥,٤	٦,٢
١٧٧٨٥	١٤٧٦٥	٨٧٦	٤,٤	٢,٥	١,٢	٢,٨	٣,٩	٥,٩
١٢٨٩١٥	١٢٦٨٣٥	١٥٤٠٨	-	١٠,٦(٥)	٧,٠	٥,٩	٩,٨	٩,٢
٩٧٩	٧١٦	١٠٠٢	٦,٧	١,٧	٥,٥	-٠,٨	١,٨	١,٩
٣٢٤٥	٢١٣٧	٥٤٨	-	٨,٧	٢,٣	٧,٠	٤,٢	٩,٢
١٨٤	٨٩٦	٣٦٧	-	-	٤,٩-	٢,٣	٢,٨-	٤,٧
٣٩٦٨٦٥	٣٩٢٢٤٩	٢,٨٢٤٢٨(٨)						

(٥) لا يشمل هذا الجدول والجداول التالية فلسطين ، لعدم توفر المعلومات الاحصائية التفصيلية عنها .

(١) اجمالي الناتج المحلي للفرد عام ١٩٨٠ . (٢) البيانات هي لسنة تختلف عن السنة البيبة (عموماً لا يزيد الفرق عن سنتين) .

(٣) البيانات لعام ١٩٦٠-١٩٨٠ . (٤) البيانات لعام ١٩٦١-١٩٧٠ . (٥) البيانات لعام ١٩٧٠-١٩٨٠ .

(٦) احتسب اجمالي الناتج القومي بضرب معدل الناتج القومي للفرد الواحد عام ١٩٨١ عمود(٢) في عدد سكان كل بلد عربي في منتصف عام ١٩٨١.

(٧) احتسب بقسمة اجمالي الناتج القومي لعام ١٩٨١ عمود (٦) على عدد سكان الوطن العربي في منتصف عام ١٩٨١ .

(٨) احتسب بقسمة اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٠ عمود (٥) على عدد سكان الوطن العربي في منتصف عام ١٩٨٠ .

ملاحظة عامة : تشير العلامة - الى ان البيانات غير متوفرة .

المصدر : احتسبت من :

World Bank, World Development Report, 1983 (Washington, D.C., 1983), tables I and 2, pp. 148-149 and 150-151 respectIvelys World Bank, World Development Report, 1979 (Washington D.C., 1979). table 2.pp. 112-113; World Bank, World Development Report, 1979 (Washington D.C., 1979) table 2 pp. 128-129; Unkle Nations Conterence on Trade and Development Handbook of International Trade and Development Statistics,1983 (New York, 1983). tables 6.1 and 6.2, pf:436-437 and 441-443 respectively.

الامانة العامة لجامعة الدول العربية ، صندوق النقد العربي ، الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٣، جدول رقم(٢-٥)، ص٢٠٨ . وقد احتسب في بناء على تقديرات الجهاز الفني لكل من صندوق النقد العربي والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، وقد تم تقريب ارقام اجمالي الناتج المحلي لعام ١٩٨٢ الى اقرب مليون دولار .

نقلاً عن المستقبل العربي : العدد ٤/١٩٨٤ .

ومايصيب الفرد الواحد في الدول العربية النفطية الصحراوية يزيد بالمتوسط على خمسة عشر الف دولار سنوياً. مقابل نحو ٦٠٠ دولار فقط للفرد الواحد في الدول العربية غير النفطية.

زد على ذلك ان معدلات الانماط السنوي للدخل تبلغ زهاء الضعف في الدول العربية النفطية خلال الفترة ٦٠ ـ ١٩٨١ بالمقارنة مع الدول العربية غير النفطية.

ان تباين الدخول في الدول العربية في اعتقادنا عمل على رفع درجة الانحدار الجيوبولتيكي بين هذه الدول فعزز من آليات تنافرها اكثر مما دفع بآليات وحدتها.

ويزداد هذا الانحدار اتساعاً ضمن الدولة الواحدة بما يخلق من فروقات غير معقولة في حجم ثروات الافراد مما خلف وسيخلف اعباء اجتماعية كبيرة قد لاتعمل على تحقيق الوحدة الاثنوغرافية المتماسكة التي تنشدها الدول او الوحدات السياسية في قوتها. وتشير بعض المصادر (٤) الى ان نسبة دخل الفئة الاقل دخلاً الى دخل الفئة الاكثر دخلاً في بعض الدول النفطية بلغت الى ٢٠,٠٠٠ اذن فان افراد فئات الثروة والدخل العليا يستطيعون بفضل مواقعهم ونفوذهم ان يجمعوا ثروات تفوق بكثير المستوى الذي تتيحه لهم قدراتهم وامكانياتهم الذاتية .

واذا نظرنا من ثقب واحد من المصفاة الى الدول العربية النفطية او وسعنا زاوية النظر لتشمل كل الوطن العربي فاننا نرى ان الوزن الجيوبولتيكي المرغوب للعرب ينبغي ان يأخذ بعين الاعتبار مسألة الانسجام الاجتماعي والاقتصادي بحيث يحقق نمط التوزيع عدالة اكثر. واختصاراً فانه من غير المعقول السماح بهذه الحالة بالتنامي لان ذلك يعني الانفصال الصارخ او شبه الطلاق بين الجهد وعائده لدى شريحة صغيرة جداً من مواطني الدول النفطية. ذلك مايقود الى مانسميه بالاحباط الاجتماعي . الذي لايقود الا الى تفتت النظام الاجتماعي والعنف السياسي بالتالي.

٢ ـ معدلات الانماء السنوي في الاستهلاك والاستثمار والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد العربي: تعكس البيانات المتاحة عن نمو الاستهلاك والاستثمار في الدول العربية للسنوات ١٩٨١/٦٠ جدول (١٠) ضالة نسبة اجمالي الاستثمار المحلي بالنسبة لاجمالي الناتج المحلي فهي لم تتجاوز الثلث تقريباً (٣٤٪) في الدول العربية النفطية (ليبيا)ونحو٤١٪ في الدول العربية غير النفطية (الاردن)وعموماً فان نسبة الاستثمار المحلي للدول العربية غير النفطية) في نمو واضح بالمقارنة مع نظيراتها الدول النفطية. زد على ذلك ان هناك

تناقضاً بارزاً في نسبة الاستثمار المحلي بالنسبة للناتج المحلي في بعض الدول النفطية . كما عليه الحال في ليبيا. الذي بلغت فيها نسبة اجمالي الاستثمارات المحلية الى اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨١ نحو ٣٧٪ مقابل ٤٢٪ هما كانت عليه عام ١٩٦٠.ولعل ذلك مايؤكد الجوانب السلبية للعائدات النفطية العربية التي غذت المغذي الرئيسي للناتج المحلي للدول النفطية .

فلا غرابة ان يحقق الاستهلاك العام والاستهلاك الخاص معدلات نمو سنوية متسارعة في الدول النفطية خلال السنوات ٧٠/ ١٩٨١ بالقياس مع نظرائهم الدول غيرالنفطية. ذلك يقترن بتنامي عائدات النفط خاصة بعد تصحيح الاسعار عام ١٩٧٣ .

زد على ذلك ان معدلات نمو الاستهلاك الخاص كانت اكبر من نظيراتها الاستهلاك العام. وذلك يقترن بارتفاع المستوى المعاشي للسكان . وبروز قيم جديدة للارتقاء الاجتماعي كالسيارات والجواهر فبلغت الدول النفطية حالة متطرفة من الاستهلاكية وفي الواقع فان عنصر الاستهلاك المرتفع حسب تعبير الاقتصادي روستو (٥)قد حل بيننا فجأة دون اكتمال الشرط المسبق الواجب استيفاؤه وهو (التنمية المرتفعة) فني غالبية الدول النفطية تشخص ظاهرة الاستهلاك المرتفع وسط حالة الاداء الاقتصادي المنخفض.

والاستهلاك العام (الحكومي) يستحق الملاحظة ذلك ان غالبية الانفاق هو في جانب سباق التسلح وان كان لهذا الجانب بالنسبة لبعض الدول العربية مايبرره لاسيما لدرء اخطار العدوان الاجنبي ولتحرير الارض المغتصبة في فلسطين. بالاضافة الى الاسراف في تقويم الخدمات فيما يحقق نظام الرفاه الاجتماعي للسكان مما زاد من الاعتماد المفرتي على الحكومات في هذا المجال .

كما طرأت تغيرات في هيكل الانتاج وفقاً لانماط نموذجية معينة . فقد تناقصت الاهمية النسبية لقطاع الزراعة في اجمالي الناتج المحلي خلال السنوات ٦٠/١٩٨٢ (الجدول ١١) خاصة في الدول النفطية . فقد بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع عام ١٩٨١ في المملكة السعودية زهاء ١٪ مقابل ١٠٪ مما كان عليه عام ١٩٦٠ وفي العراق ٧٪ عام ١٩٨١ مقابل ١٧٪ عما كان عليه عام ١٩٦٠ . وفي ليبيا ٢٪ عام ١٩٨١ مقابل ١٤٪ مما كان عليه عام ١٩٦٠ . وفي الجزائر ٦٪ عام ١٩٨١ مقابل ١٦٪ عام ١٩٦٠ . وحتى الدول العربية غير النفطية كمصر مثلاً فقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي نحو ٢١ ٪ عام ١٩٨١ مقابل ٣٠٪ عما كان عليه عام ١٩٦٠ . وفي سوريا بلغت مساهمته ١٩٪ عام ١٩٨١ مقابل ٢٥٪ عما كان عليه عام ١٩٦٠ .

الجدول(١٠)

نمو الاستهلاك والاستثمار في الوطن العربي ١٩٦٠ – ١٩٨٠(نسب مئوية)

البلد	معدل الأنماء السنوي للاستهلاك العام(٪)		معدل الأنماء السنوي للاستهلاك الخاص (٪)	
	١٩٦٠ – ١٩٧٠	١٩٧٠ – ١٩٨١	١٩٦٠ – ١٩٧٠	١٩٧٠ – ١٩٨١
١	٢	٣	٤	٥
الاردن	٨,٩	–	٤,٥	–
الامارات العربية المتحدة	–	–	–	–
البحرين	–	–	–	–
تونس	٥,٢ (١)	٩,٠	٣,٢(١)	٨,٢
الجزائر	١,٥	١١,٤	٢,٣	٩,٢
الجماهيرية العربية الليبية	–	١٥,٦	–	١٨,٥
الجمهورية العربية السورية	–	١٦,٠(٢)	–	١٢,١(٢)
جيبوتي	–	–	–	–
السودان	١٢,١	٤,٢ – (٢)	١,٦ –	٦,٩
الصومال	٣,٧	–	٠,٤	–
العراق	٨,١	–	٤,٩	–
عمان	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–
الكويت	–	١٠,٨(٢)	–	١٣,١(٢)
لبنان	٥,٩	–	٤,٤	–
مصر	(١)	(١)	٦,٧	٦,٠(٢)
المغرب	٤,٤	١٤,٢(٢)	٤,١	٤,٣(٢)
المملكة العربية السعودية	–	(١)	–	١٨,٨(٢)
موريتانيا	(٠)	٩,٠	٢,٦	٣,٢
اليمن	–	١٠,٨(٢)	–	١٠,٠(٢)
اليمن الديمقراطية	–	–	–	–

(١) البيانات لعام ١٩٦١ – ١٩٧٠.

(٢) البيانات لعام ١٩٧٠ – ١٩٨٠.

البلد	معدل الأنماء السنوي لاجمالي الاستثمار المحلي (٪)		اجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من اجمالي الناتج المحلي (٪)	
	١٩٦٠ – ١٩٧٠	١٩٧٠ – ١٩٨٠	١٩٦٠	١٩٨١
	٦	٧	٨	٩
الاردن	٩,٩	–	١٧	٤١(٤)
الامارات العربية المتحدة	–	–	–	٢٨(٤)
البحرين	–	–	–	–
تونس	٤,٢(١)	١٠,٨	١٨(٣)	٣١
الجزائر	٠,٢	١١,٨	٤٢	٣٧
الجماهيرية العربية الليبية	–	١٠,٧	–	٣٤
الجمهورية العربية السورية	–	١٦,٧(٢)	–	٢٤(٤)
جيبوتي	–	–	–	–
السودان	١,٣ –	٥,٢	١٢	١٣
الصومال	٤,٣	–	١٠	١٦(٥)
العراق	٣,٠	–	٢٠	٣٣(٥)
عمان	–	–	–	–
قطر	–	–	–	–
الكويت	–	١٧,٥(٢)	–	١٧
لبنان	٦,٢	–	١٦	–
مصر	٣,١	١٦,٢(٢)	١٣	٣٠(٤)
المغرب	٨,٨	٩,٢(٢)	١٠	٢٣
المملكة العربية السعودية	–	٤٢,٦(٢)	–	٢٦(٤)
موريتانيا	٢,٠ –	٦,٤	٣٨	٣٨
اليمن	–	٢٤,٦(٢)	–	٤٤
اليمن الديمقراطية	–	–	–	٢٤(٦)

(٣) البيانات لعام ١٩٦١.

(٤) البيانات لعام ١٩٨٠.

(٥) البيانات لعام ١٩٧٩.

(٦) البيانات لعام ١٩٧٧.

(أ) الارقام الخاصة بالاستهلاك العام غير متوفرة وبالتالي فالاستهلاك الخاص يشتمل على الاستهلاك العام.

ملاحظات عامة: (١) تشير العلامة « – » الى ان البيانات غير متوفرة.

(٢) تشير العلامة (٠) الى ان الرقم اقل من ٠,٥ بالمائة

تابع جدول (١٠)

المصادر : احتسبت من :

World Bank, World Development Report, 1983, tables 4 and 5, pp. 154–155 and 156–157 respoctievely; World Bank, World Development Report, 1982, tables 4 and 5 pp. 116–117 and 118–119 respoctively; World Bank, World Development Report, 1979, tables 4 and 5, pp. 132–133 and 134–135 respoctively, and World Bank, World Development Report, 1978, table 5, pp. 84–85.

عن : مجلة المستقبل العربي / العدد ٤/١٩٨٤.

الجدول(١١)

هيكلية الانتاج : توزيع اجمالي الناتج المحلي على القطاعات الرئيسية في الوطن العربي ١٩٦٠ و١٩٨١ (نسب مئوية)

	اجمالي الناتج المحلي (مليون دولار)		الزراعة	الصناعة التعدينية
	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠
١	٢	٣	٤	٥	٦
الاردن	٢٧٥	٣٢١٨	—	٨(٥)	١٤
الامارات العربية المتحدة	—	٣١٠٩٩	—	١(٥)	—
البحرين	٤٤(٢)	٣٨١٠	—	—	—
تونس	٧٧٠(٣)	٧١٠٠	—	١٦	١٨(٣)
الجزائر	٢٧٤٠	٤١٨٣٠	—	٦	٣٥
الجماهيرية العربيةالليبية	٣١٠	٢٧٤٠٠	—	٢	٩
الجمهورية العربية السورية	٨٩٠	١٥٢٤٠	—	١٩	٢١
جيبوتي	٢٤	٤٨٥	—	—	—
السودان	١١٦٠	٧٥٤٠	٥٠٠	٣٨	١٥
الصومال	١٦٠	١٢٣٠	٧٠	٦٠(٦)	٨
العراق	١٥٨٠	٢١٥٧٠	١٧	٧(٦)	٥٢
عمان	٢٥٦(٢)	٦٦٧٩	١٠٠(٢)	٢(٥)	٦٧(٢)
قطر	١٥٩(٢)	٦٢١٢	—	صفر(٥)	—
الكويت	١٩٠٢(٤)	٢٤٢٦٠	—	—	—
لبنان	٨٣٠	٤٠١٦	١	—	٢٠
مصر	٣٨٨٠	٢٦٣٣٥	٣٠	٢١(٥)	٢٤
المغرب	٢٠٤٠	١٤٧٨٠	٢٣	١٤	٢٧
المملكة العربية السعودية	١٦٨٥	١٢١٣٠٥	١٠(٤)	١(٥)	—
موريتانيا	٩٠	٦٣٠	٤٤	٢٨	٢١
اليمن	٢٣٤	٣٧٧٠	—	٢٨	—
اليمن الديمقراطية	٢٢٤(٤)	٥٧٠	—	١٣(٥)	—
المجموع		٧٨٠٧٩ —			

	الصناعة التعدينية		الصناعة التحويلية(١)		الخدمات	
	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	١٩٦٠	١٩٨١	
	٧	٨	٩	١٠	١١	
الاردن	٣٠(٥)	٨	١٤(٥)	٧٠	٦٢(٥)	
الامارات العربية المتحدة	٧٧(٥)	—	٤(٥)	—	٢٢(٥)	
البحرين	—	—	—	—	—	
تونس	٣٧	٨(٣)	١٤	٥٨(٣)	٤٧	
الجزائر	٥٥	٨	١١	٤٩	٣٩	
الجماهيرية العربية الليبية	٧١	٩	٣	٧٧	٣٧	
الجمهورية العربية السورية	٣١	١٦	٢٦	٥٤	٥٠	
جيبوتي	—	—	—	—	—	
السودان	١٤	٥	٦	٢٧	٤٨	
الصومال	١١(٦)	٣	(٦/٧)	٢١	٢٩(٦)	
العراق	٧٣(٦)	١٠	٦(٦)	٣١	١٩(٦)	
عمان	٧٠(٥)	صفر	١(٥)	٧(٢)	٢١(٥)	
قطر	٧٠(٥)	—	٤(٥)	—	٢٣(٥)	
الكويت	٢١	—	٤	—	٢٩	
لبنان	—	١٣	—	٦٨	—	
مصر	٣٨(٥)	٢٠	٣٢(٥)	٤٦	٤١(٥)	
المغرب	٣٤	١٦	١٨	٥٠	٥٢(٥)	
المملكة العربية السعودية	٧٨(٥)	٨(٤)	٤(٥)	—	٢٠(٥)	
موريتانيا	٢٤	٣	٧	٣٥	٤٨	
اليمن	١٦	—	٦	—	٥٦	
اليمن الديمقراطية	٢٨(٥)	—	١٤(٥)	—	٥٩(٥)	

(١) الصناعة التحويلية هي بالطبع جزء من القطاع الصناعي ولقد رأينا ان نعطي على حدة حصتها من اجمالي الناتج المحلي لانها تمثل الجزء الأكثر دينامية في القطاع الصناعي

(٢) البيانات لعام ١٩٧٠.

(٣) البيانات لعام ١٩٦١.

(٤) البيانات لعام ١٩٦٣.

(٥) البيانات لعام ١٩٨٠.

(٦) البيانات لعام ١٩٧٩.

ملاحظة عامة: تشير العلامة «-» الى ان البيانات غير متوفرة.

المصدر: احتسبت من

World Bank, World Development Report, 1983. table 3 pp. 1982, table 3. pp. 114–115. and World Bank, World Development Report, 1979, table 3, pp. 130–131.

– بالنسبة لبيانات العمود (٥) (٧) (٩) و(١١) لكل من عمان وقطر فقد احتسبت من:

UNCTAD, Ibid, tables 6.1 and 6.4, pp. 436 and 460–461 respoctively.

– بالنسبة لبيانات العمود(٢) لكل من الاردن، الامارات العربية المتحدة البحرين، جيبوتي العراق، عمان، قطر، مصر، والسعودية فقد احتسبت من: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٢، جدول رقم(٢ – ٢) ص١٤٨.

– بالنسبة لبيانات العمود (٣) لكل من الاردن، البحرين، جيبوتي، عمان، قطر، الكويت المملكة العربية السعودية، اليمن واليمن الديمقراطية، كذلك بالنسبة لبيانات المملكة العربية السعودية في العمود(٤) و(٨) فقد احتسبت من:

United Nations, Yearbook of Naional Accounts Staistics, 1977, Vol. 2 (New York, 1978), tables 1A and 3, pp. 3–9 and 106 respectively.

عن: المستقبل العربي /العدد ١٩٨٤/٤

ولعل تفسير هذه الظاهرة يقترن بتنامي الاهمية النسبية لقطاع الصناعات التعدينية (النفط) اولا . وتزايد الاعتماد على عائداته في تموين الناتج المحلي ثانياً . وقد يكون التدهور النسبي الذي شهده القطاع الزراعي بسبب الهجرة الريفية المتفاقمة لاسيما في الدول النفطية عاملاً ثالثاً .

غير ان قطاع الصناعة (التعدينية) قد شهد نمواً متسارعاً خاصة في الدول العربية النفطية فقد بلغت الاهمية النسبية لهذا القطاع في ليبيا عام ١٩٨١ نحو ٧١٪ مقابل ٩ ٪ فقط عما كان عليه عام ١٩٦٠ وهذا يرتبط باكتشاف وانتاج النفط في ليبيا بعد منتصف الستينات وفي المملكة العربية السعودية نحو ٧٨٪ عام ١٩٨١ . وبنسبة مقاربة للكويت والعراق : ٧١٪ و٧٣٪ لكل منهما على التوالي .

ولقد نما قطاع الصناعة التحويلية ايضاً لكن ببطء شديد بالمقارنة مع نظيره قطاع الصناعة التعدينية هذا ، وقد تضاءلت الاهمية النسبية لقطاع الخدمات خاصة في الدول النفطية :

واجمالاً للقول يمكن ان نؤكد ان النفط قد الحق تغيرات في هيكلية الانتاج في الاقتصاد العربي . لكن هذه التغيرات كانت ملازمة للقطاع النفطي وسبباً له . مما ألحق — ولو بشكل غير مباشر — تأثيرات غير مرغوب فيها في قطاعين متجددين هما : الزراعة والخدمات .

٣ — التضخم والبطالة والحساب الجاري والاستثمارات الخارجية :

وقد تمخضت الثورة النفطية العربية عن اخطار اقتصادية اخرى لحقت باقتصادياتها منها : بروز ظاهرة التضخم اذ بلغ معدل التضخم في الدول العربية النفطية نحو ١٢,٩ ٪ عام ١٩٨٠ مقابل ٧,٩٪ عما كان عليه عام ١٩٧٨ . الا انه اخذ في الهبوط حتى بلغ عام ١٩٨٤ نحو ٥ ٪ فقط (٧) في حين ان معدلات التضخم في الدول المصدرة له وهي الدول الصناعية اقل منه بكثير . فقد بلغ معدل التضخم في اليابان والمانيا الغربية عام ١٩٨٤ نحو ٢,٢٥٪ لكل منهما على التوالي (٨) .

وقد يحسن بنا الاشارة الى ان ظاهرة التضخم هذه الحقت اضراراً بالغة في اسعار النفط العربي الخام . ولعل في بيانات الجدول (١٢) مايؤكد هذه الحقيقة ، فاسعار النفط الخفيف (محسوبة بمعدلات التضخم في دول منظمة التعاون والتنمية) في الولايات المتحدة مثلاً عام ١٩٨٤ كان بحدود ١٣,٨٩ دولاراً فقط مقابل ٢٩ دولاراً للسعر الرسمي للنفط العربي الخفيف . وفي اليابان نحو ١٦,٨٤ دولاراً وفي فرنسا نحو ١٠,٥٩ دولاراً . وفي ايطاليا حوالي ٦,٩٠ دولاراً فقط . وهكذا يمكن ان نقف على الحجم الفعلي لعائدات النفط العربية .

ولم يأمن الاقتصاد العربي حتى من ظاهرة البطالة فقد بلغ معدلها في الدول العربية النفطية نحو ٥, ٨٪ عام ١٩٨٤ مقابل ١, ٥٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٩ . في حين لم تزد في اليابان عن ٣, ٢٪ فقط . وفي المانيا الغربية نحو ٢٥, ٨٪ وفي الولايات المتحدة الامريكية ٥, ٧٪ غير انها في ايطاليا حوالي ٠, ١٠ ٪ (٩) .

ولعل في الرجوع إلى البيانات المتاحة عن الحساب الجاري للدول العربية (١٠) يظهر الاهمية المطلقة للصادرات السلعية النفطية المقارنة مع نظيرتها الصادرات السلعية غير النفطية اولا . وتنامي حجم المستوردات السلعية للدول النفطية العربية التي فاقت احياناً الصادرات السلعية كما هي عليه الحال في الدول العربية غير النفطية كسوريا وتونس ومصر ثانياً . وظهور عجز بارز في الحساب الجاري في الدول النفطية وغير النفطية بسواء كما عليه الحال في المملكة العربية السعودية والجزائر وليبيا وسوريا ومصر ثالثاً .

اضف إلى ما تقدم فان اجمالي الوطن العربي يظهر عجزاً في الحساب الجاري بلغ عام ١٩٨٣ نحو ١٣٧٠٨ مليون دولار مقابل فائض عام ١٩٨٢ بلغ قرابة ٤٨٩٢٠ مليون دولار.

ولعل في هذه البيانات ما يؤكد حقيقة التنمية المعتمدة في اقتصاديات الدول العربية النفطية منها بخاصة . التي كان من المفروض ان تعمل على فك أسر القطاع النفطي لبنية الاقتصاديات الوطنية في هذا الاقليم . فاذا كانت صورة حسابه الجاري كما سبق تحديدها بظل الحقبة النفطية الذهبية فكيف ستكون صورته لاحقاً لا سيما وان ملامح السوق النفطية الدولية لا تبعث على التفاؤل الكبير في ظل زيادة حجم المعروض من النفط على الطلب الفعلي الواقع عليه اولا . وتدني الاسعار كمحصلة لهذا الواقع ثانياً ؟

سؤال لا نطمح الاجابة عنه كباحثين بل نترك الاجابة لمراكز صنع القرار في الدول العربية ذاتها بما يمكن من الحفاظ على حد ادنى من الوزن الجيوبولتيكي لهذه الخريطة قومياً .

ورغم ابعاد هذه الصورة المحددة للنفط العربي في بيئات توطنه اقتصادياً ترانا نجد ابعاداً لظواهر مناقضة في هذا الاتجاه .

فحجم الاستثمارات الخارجية للدول العربية النفطية لا يزال كبيراً . بلغ بنهاية عام ١٩٨٣ حوالي ٣٥٧,١ بليون دولاراً (١١) ، ٦٤ ٪ منها في استثمارات طويلة الاجل . والباقي (٣٦ ٪) في استثمارات قصيرة الاجل .

الجدول (١٢)

الاسعار الرسمية النفط العربي الخفيف محسومة بمعدلات التضخم في دول منظمة التعاون والتنمية ٧٤/١٩٨٤ . دولار امريكي (١٩٧٤=١٠٠) (١)

	١٩٧٤	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
السعر الرسمي	٩,٥٦	٦٧,٨٤	٢٨,٦٧	٣٢,٥٠	٣٤,٠٠	٣٠,٠٣	٢٩,٠٠
السعر الحقيقي							
الولايات المتحدة	٩,٥٦	١٢,١٠	١٧,١٤	١٧,٦٠	١٧,٣٥	١٤,٨٥	١٣,٨٩
اليابان	٩,٥٦	١٢,٥٦	١٨,٦٩	٢٠,١٩	٢٠,٣٨	١٧,٨٣	١٦,٨٤
المانيا الغربية	٩,٥٦	١٤,٥٣	٢٢,١٢	٢٣,٧٠	٢٣,٥٣	٢٠,٠٥	١٨,٨٩
فرنسا	٩,٥٦	١١,٠١	١٥,٥٨	١٥,٥٧	١٤,٥٧	١١,٧٤	١٠,٥٩
المملكة المتحدة	٩,٥٦	٨,٦٧	١١,٨١	١١,٩٦	١١,٥٢	٩,٧٣	٨,٧٨
ايطاليا	٩,٥٦	٨,٥٧	١١,٣٦	١٠,٧٨	٩,٦٧	٧,٦٥	٦,٩٠
مجموعة دول OECD	٩,٥٦	١,٤٣ج	٦,٦٩ج	١٦,٧١	١٦,٢٢	١٣,٦١	١٢,٥٢

(١) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول :
التقرير السنوي للامين العام الحادي عشر ١٩٨٤/ ص ٨٥ .

لكن يظل التساؤل قائماً : اين وظفت هذه الاموال ؟ في الدول العربية غير النفطية ام في الدول النامية الاخرى ؟

ان الاجابة تحديداً ليست هنا ولا هناك بالشكل البارز . اذ امتصت الدول الصناعية نحو ٧٩٪ من اجماليها . فقد ظفرت الولايات المتحدة الامريكية بحوالي ٢٣,٢ ٪ . والمملكة المتحدة ١٧,٤ ٪ والدول الصناعية الاخرى بنحو ٣٦,٥ ٪ .اما الدول النامية فلم تنعم سوى بحوالي ٢٢,٩ ٪ من اجمالي هذه الاستثمارات فقط .

زد على ذلك ان حجم الودائع المصرفية للدول العربية المصدرة للنفط يجب اخذه في الحساب هنا ايضاً . فقد بلغ عام ١٩٨١ نحو ١١١,٦ بليون دولار هبط عام ١٩٨٣ إلى قرابة ٨٠,٣ بليون دولار فقط .

وقد يحسن بنا التذكير هنا ان الاستثمارات المالية تعد أحد العناصر الرئيسة في تقدير قوة الدول اقتصادياً في منهج تحليل القوة الستراتيجية والجيوستراتيجية بسواء . ولعلنا نتذكر كيف ان المملكة المتحدة اضطرت في الحرب العالمية الثانية إلى ان تبيع بعضاً من مستعمراتها الجزرية في المحيط الاطلسي لكي تحصل على المال فيما يمكنها من ديمومة تواجدها اقتصادياً وعسكرياً . ذلك ضمن اطار من المفاضلة الجيوبولتيكية الدقيقة .

ولعل من نافلة القول ان نشير إلى ان تثميرات الدول العربية النفطية في نمو متزايد في اراضيها بشكل عام وطبقاً لامكانياتها الجغرافية المتاحة للاستثمار . على ان هذا لا يعني ان الدول النفطية القليلة السكان ذات الامكانيات المالية الكبيرة محرومة من فرص الاستثمار الهادفة طالما ان شقيقاتها الدول العربية الاخرى تعد عمقاً جغرافياً لتثميراتها اقتصادياً واستراتيجياً ذلك ان الايمان بهذه الحقيقة — رغم القلق الذي يراود البعض احياناً — يشكل الطريق السليم لتحقيق توزيع اكفاء للموارد . وبذلك يجنبنا مغبة اعباء تكلفة اجتماعية لا مبرر لها .

ولعل في التذكير بهذا الموضوع مايقود الى دراسته فيما يمكن من اتخاذ قرارات هادفة خاصة في وقت يسود الاقتصاد العالمي المبدأ المعروف« بالثروة ذات اعتماد متبادل» الذي غدا احد قوانين التاريخ الاقتصادي المعاصر.

ثالثاً : ماهو واقع التكلفة الاجتماعية للنفط العربي :

كشفت النقطة السابقة من واقع تكلفة التنمية الاقتصادية للعائدات النفطية في الوطن العربي وهنا سنحاول ايجاز ملامح الصورة الحالية لتكلفة التنمية الاجتماعية لهذا المورد في هذا الاقليم ايضاً.

لعل تفاقم الاستهلاك بنوعيه الحكومي والخاص كان من بين السمات المميزة للوضع الاقتصادي وقد نجم عنه آثار اجتماعية مثارة تقف بمقدمة عناصر التكلفة الاجتماعية. ومن هذه الآثار الاختلال الواضح في قيم المجتمع والعلاقات والبنى الاجتماعية وحتى الاعتبارات الخلقية في المجتمع النفطي الجديد. وبررت ظواهر سلبية جديدة في هذا المجتمع .منها تفاقم ظاهرة الهجرة الريفية (الطفح القروي كما اعتدنا ان نسميها) الى المراكز الحضرية الرئيسة نمت هذه المراكز وتضخمت دون أن يواكبها خلق او توفير مراكز المرافق العامة والخدمات الاجتماعية فبرزت مشكلات عديدة كاهمال القطاع الزراعي والسكن والمواصلات وغيرها. وتنامت ظاهرة جنوح الاحداث وتسيبهم وهبوط مستوى الاحساس بالمسؤولية الذي لازم الارتفاع الملموس في الدخل الفردي المتاح للاستهلاك. وبرزت ظاهرة التسابق في اقتناء السيارات ومظاهر الحياة العصرية الترفيهية .

ونقل النفط قيم المجتمع الاصيلة التقليدية الى قيم جديدة تنظر الى المال نظرة مقدسة كونه اداة الر فاه والرقي والمكانة الاجتماعية دون منازع.

فلا غرابة ان يكون قطاع المال والمقاو لات والتجارة وخاصة تجارة العقارات مراكز الجذب المركزية لشريحة المواطنين من ذوي الدخول المرتفعة فاتجهت مداخيلهم للمضاربة في اسواق المال والعقار بسواء – وبرزت ازمات مالية حادة . كانت أزمة سوق المناخ في الكويت عام١٩٨٢ احداها:

هذا بالاضافة الى ان هذه الشريحة من القوى العاملة قد تحولت الى قطاع يكاد يكون «طفيلياً» فهي تنعم بدخولها الناجمة عن فوائد رؤوس اموالها بشكل كبير. وتحولت الى مايعرف بطبقة الريع.

وقد نجم عن مظاهر الانفاق العام الحكومي مظاهر تتصل بالانفاق الاستهلاكي والانمائي بسواء فبغية تلبية حاجة الجهاز الحكومي المتنامية من الكوادر لتنفيذ المهمات تشعبت هذه الاجهزة وتضخمت بشكل لم يسبق له مثيل وبوتائر دون انتاجيتها بشكل واضح في هذا المجال يدفعها الى ذلك خلق فرص العمل كهدف اجتماعي ليس الا بعيداً عن الحاجة

الفعلية لاولئك الموظفين . وتعقدت سلسلة الاعمال الادارية (الروتين) بدلامن اختزالها وهجرت العديد من الخدمات من قبل ابناء الدولة النفطية. ليضطلع بمسؤولياتها الوافدون من الاجانب على وجه التحديد رغم مايكمن من مخاطر جسيمة على تركيب المجتمع واداء افراده في هذا المجال وانخراط غالبية مواطنو الدول النفطية في الوظائف الحكومية امعاناً في البطالة المقنعة فيها.

صحيح ان توسيع قاعدة الجهاز الحكومي يعني توسيعاً في قاعدة توزيع الدخل وفرص العمل الا أن المغالاة في هذا الامر له نتائجه السلبية الاجتماعية والاقتصادية بسواء خاصة مايتعلق بخلقية العمل لدى القوى العاملة في المجتمع.

على انه من الموضوعية الا نغفل بعض التأثيرات الايجابية للنفط في المجتمع العربي منها التطور والنمو السكاني وتطور معدل كافة الخدمات التعليمية والصحية وغيرها. فقد ارتفع متوسط العمر للفرد العربي الواحد في الدول النفطية من نحو ٤٩ سنة عام١٩٦٠ الى زهاء ٦٠سنة عام١٩٨١.وارتفع متوسط العمر للفرد في كافة ارجاء الوطن العربي من ٤٤سنة عام ١٩٦٠ الى قرابة ٥٨ سنة عام ١٩٨١ (١٤) لكنه ظل دون نظرائه في الدول المتقدمة الذي بلغ متوسط العمر فيها نحو ٧٠ سنة وهذا يعني ان ماخلفه النفط في بيئات توطنه رغم عمره الذي قارب على النصف قرن مازال محدوداً.

ويشابه الوطن العربي في درجة التحضر (١٥) نظرائه من الدول النامية : نفطية وغيرها ايران وتركيا (تبلغ درجة التحضر في كل منهما نحو ٥٠ ٪ و٤٧ ٪ لكنه يختلف تماماً عن الدول المتقدمة التي تصل درجة تحضر بعضها الى ٩١ ٪ كما في المملكة المتحدة ــ واذا كانت درجة التحضر تعد احد مقاييس التقدم وبالتالي احد مظاهر القوة الاقتصادية والسياسية للدولة فان الواقع الحالي للخريطة العربية قد لايظهر ذلك على الاقل حالياً . على انه ينبغي التذكير بان ارتفاع درجة التحضر يعني التركز السكاني في مساحات صغيرة من الحيز المكاني (المجال الحيوي) للاقليم السياسي مما يعرضه لاخطار جسيمة في حالات الازمات والحروب خاصة في عصر يمكن تسميته ((عصر الطيران والصواريخ)) فاذا كانت المراكز الحضرية تهيء فرص التنظيم والسيطرة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية الا انها ستعرض تلك الكتل البشرية الى مغبة تدمير الاسلحة المتطورة كما كشف عن بعض من ذلك في الحرب العالمية الثانية .

ولعل من المبادىء المعروفة في اقتصاديات الحرب هو اعلى تدمير بأقل استثمار ممكن وهذا يعني ان الصواريخ الباهظة التكاليف ذات الرؤوس النووية لاتوجه الا لمراكز حضرية

لاتقل عن ربع مليون نسمة في الحجم للمركز الواحد . اللهم الا اذا كانت تحتضن منشآت عسكرية ضخمة وذات صناعات استراتيجية (كصناعات الدفاع) تبرر استخدام القنابل النووية (١٦) .

وقد يكون من المفيد ان نتنبه الى ان النمو الحضري السريع الذي يشهده الوطن العربي ليس ناجماً عن ارتفاع معدلات الزيادة الطبيعية فحسب بل نتيجة للطفح القروي ، كما اشرنا اليه سابقاً ، من هنا ينبغي ان يتجه اهتمام رجال التخطيط والسياسة نحو هذا الموضوع لما قد يترتب عليه من مشكلات حضرية معقدة . وحسبنا القول ان ضبط النمو الحضري غير المنضبط امر غاية في الاهمية جيوبولتيكياً استراتيجياً وجيواستراتيجياً .

حاصل ماتقدم كشف عدة حقائق لعل اهمها :

١ ــ يتمتع الوطن العربي بأهمية جيوبولتيكية متميزة في مجال النفط الخام احتياطياً وانتاجاً وعائدات ، الا ان اغتنام هذا الوزن في تطوير الوزن الجيوبولتيكي الكلي للوطن العربي اقتصادياً واجتماعياً لازال محدوداً :

٢ ــ كشفت عناصر التقويم المعتمدة الاقتصادية والمجتمعية عن مظاهر سلبية نجمت عن الثروة النفطية بشكل مباشر او غير مباشر .

٣ ــ ان مستقبل الوزن الجيوبولتيكي الدولي للنفط العربي رهين بالخيارات التالية التي ينبغي مراعاتها عند رسم استراتيجية نفطية عربية موحدة . وهذه الخيارات هي :

آ ــ ان النفط المخزون في مكامنه افضل من ذلك المصدر خاماً . وعليه فان تناقص حجم الطلب الفعلي حالياً على النفط العربي حالياً لايشكل عائقاً كبيراً مستقبلاً طالما ان امد النضوب هو لصالح هذا الاقليم بشكل بارز .

ب ــ عدم الخلط بين مفهومي الدخل المتولد والمبادلة بين الاصول ان الفهم الحقيقي لهذا الخيار يحول دون الرغبة في المزيد من الانتاج النفطي الخام سعياً وراء تزايد العائدات المالية .

جـ ــ ان للدول العربية غير النفطية بخاصة تشكل العمق الجغرافي الاكيد للتشميرات المالية العربية النفطية . ذلك ان استمرار الاستثمارات العربية في الدول الاجنبية يعني استمراراً في تبديد الموارد وبالتالي اختلال تام في توازن التنمية .

د ـ ضرورة الالتزام بالمبدأ القائم : الثروة ذات اعتماد متبادل ـ فالنفط الخام هو الروح في جسد الحضارة الاوربية والامريكية المعاصرة . او ليس من الانصاف ان تجني دول الانتاج بعضاً من هذه الثمار بشكل اكثر عدالة ويقرب من هدف النضال العالمي من اجل نظام اقتصادي دولي جديد قائم على نظرية جديدة لتقسيم العمل الدولي . ؟

هـ ـ ان النفط الخام يمثل اول عنصر من عناصر التقويم الجيوبولتيكي للخريطة العربية فاغتنام هذه الحقيقة ضرورة قومية . تأخذ بالاعتبار تعزيز الاستقلال الاقتصادي والسياسي لهذا الاقليم التالي ذلك عن طريق المشاركة الجادة في توفير التكنولوجيا المطلوبة.

و ـ ان النظرة للتنمية ينبغي ان تكون اكثر دقة وتحديداً وضمن سلم من الاولويات يكون تدريب الانسان وتأهيله في المقام الاول . بعيداً عن المظاهر الترفيهية والاستهلاكية التي لاتحقق ابعد مما نطلق عليه ((تنمية التخلف)) .

ز ـ ان سوء توزيع الدخل بشكل خاص بين سكان الدولة العربية الواحدة يشكل انحداراً جيوبولتيكياً حاداً قد يخلق احباطاً اجتماعياً . يؤول في النهاية الى التفتت الاجتماعي والعنف السياسي ، وعليه لابد من مواجهة هذه المسألة باجراء اصلاحات مالية هادفة كاعتماد ضريبي لا من اجل زيادة الايرادات بل لابد من الفوارق ويخلق علاقات جديدة بين الجماهير والمؤسسات والحكومات .

وتشكل المرونة في تدفقات العمل ورأس المال بين الدول العربية النفطية وغير النفطية مجالاً آخر للتخفيف من الانحدار الجيوبولتيكي بين ارجاء الوطن العربي بأسره .

ختاماً ان ماتقدم لايمكن ان يؤتي ثماره طيبة الا من خلال ارادة سياسية مؤمنة بوحدة المصير قادرة بحق على صنع القرار المستقل .

«ومن الله سواء السبيل»

ثبت الهوامش والمصادر

(١) استمدت معظم البيانات في هذا البحث عن :

United Nations: Energy Statistics Yearbook 1982, New York 1984, Varrious Pages.

United Nations: Demographic Yearbook 1981, New York 1982.

United Nations: International Bank For Reconstruction and Development Report, 1981, New York, June 1981, pp. 134–176.

United. Nations: Handbook of International Trade and Development Statistics 1984, Supplement, New York 1985

منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : النشرة الشهرية حتى عهد تموز ١٩٨٥ .

ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : التقرير السنوي للامين العام (الحادي عشر) / الكويت ١٩٨٤ .

(٢) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول : مجلة التعاون العربي/ المجلد السادس/ العدد ٢/ الكويت ١٩٨٠ ص ١٧٥ .

(٣) للتفاصيل انظر :

(أ) د. محمد ازهر السماك : الوزن الجيوبوليتكي ومستقبله / مجلة الامن القومي / العدد ٣/ ١٩٨٥ .

(٤) د. يوسف صايغ : الكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية / من ابحاث الطاقة في الوطن العربي/ الجزء الاول/ الكويت ١٩٨٠ / ص ٤٠٣ .

(٥) نفس المصدر : ص ٣٤٧

(٦) للتفاصيل انظر :

Jacques. Soppelsa: Geographie des Armenetts, Paris, Masson 1980

ولمعرفة البيانات وحجم الصفقات للاسلحة للاقطار العربية خلال السنوات ٧٣/١٩٨٠ تفصيلا انظر :

معهد الانماء العربي / مجلة الفكر الاستراتيجي / العددان ١ و ٢ / بيروت ١٩٨٠ (احصاءات استراتيجية) .

(٧) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول : تقرير الامين العام السنوي الحادي عشر ١٩٨٤/ الكويت ١٩٨٤/ ص ١١ .

(٨) نفس المكان

(٩) نفس المصدر : ص ١٣

(١٠) نفس المصدر : ص ٨٩=٩٣

(١١) نفس المصدر ص ٩٨

(١٢) Petroleum· Intelligence Weekly 23 Ap.. 1984

(١٣) للتفاصيل انظر /

د. يوسف صايغ : المصدر السابق / ص‌ص ٣٩٦ – ٣٩٩ .

(١٤) United Nations: Demographic Yearbook 1982, New York 1983

(١٥) للتفاصيل انظر :

(أ) د. محمد ازهر سعيد السماك : الانماط الرئيسة للتركيب السكاني في الوطن العربي دراسة في منهج تحليل القوة / سلسلة دراسات/ العدد ٣/ تنمية الرافدين / ١٩٨٤ .

(١٦) أ.د. محمد محمود الديب : الجغرافيا السياسية (اسس وتطبيقات) مكتبة الانجلو المصرية/ القاهرة ١٩٧٦/ ص‌ص ١٢٤/١٢٥ .